ثالثا: الحركة الوطنية المغربية في الشمال 1930 – 1940م:

بعد صدور الظهير البربري ماي 1930م أحس الوطنيون في الشمال بخطورة أهدافه على وحدة البلاد فقاموا بالتنديد به، ونظموا عدة تجمعات أهمها التجمع الذي تم بالمسجد الكبير بتطوان يوم 30 جوان 1930م كامتداد لحركة "**اللطيف**".

والحدث الثاني في الشمال هو زيارة **شكيب أرسلان** لمدينة تطوان 14 ماي 1930م أيام الظهير البربري، وعندها دعا الوطنيين المغاربة إلى ضرورة تنظيم نشاطهم وهيكلته وتوحيد جهودهم، فزيارته ساهمت في توجيه الحركة وجهة سياسية، حيث عقدت عدة اجتماعات معه وحضر العديد من الأساتذة، فكان لهذا الاتصال أثره في بلورة الحركة الوطنية إلى حركة سياسية وطنية.

وعلى أساس هذه المعطيات قام الوطنيون بمبادرة من رائدهم **عبد السلام بنونة** بتأسيس تنظيم سري 5 سبتمبر 1930م عرف باسم "**الهيئة الوطنية الأولى**".

وقدمت هذه الهيئة مطالبها في عريضة اشتهرت باسم "**عريضة مطالب الأمة**" تشمل أهم مطالبهم الوطنية وذيلوها بتوقيع 800 شخصية من أعيان المنطقة، مستغلين قيام النظام الجمهوري في اسبانيا سنة 1931م، وعينوا وفد منهم برئاسة الطيب بوهلال لتقديمها لرئيس الجمهورية الذي استقبله يوم 8 جوان 1931م، وكانت مطالبهم هي كالأتي:

- الاعتراف بهم دون غيرهم كمخاطبين للسلطات الاستعمارية بصفتهم ممثلين للسكان.
- منحهم حرية ممارسة نشاطهم السياسي وتحسين شروط عيش الأهالي.

ولمجرد عودة الوفد من مدريد وتعزيزا لهذه المبادرة، شكل الوطنيون تنظيمين اثنين الأول يدعى "**وفد مطالب الأمة**" مهمته الدعاية والتعريف بهذه المطالب، والثاني سمي "**باللجنة الفرعية لتحقيق المطالب**" هدفه القيام بالتعبئة السياسية وممارسة الضغط.

ولقد أسفر تحرك الوطنيين عن نتائج ملموسة وهي صدور "**الظهائر الخليفية الثلاثة**" وهي:

- ظهير 6 ماي 1931م: ويتعلق بتنظيم الانتخابات الجماعية التي فاز بها الوطنيون في أغلب مدن المنطقة.
- ظهير 5 سبتمبر 1931م: يتعلق بقانون تنظيم الشغل وأوقات العمل.
- ظهير 23 سبتمبر 1931م: يتعلق بحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات.

لكن الضغط الفرنسي جعل السلطات الاستعمارية الاسبانية تتراجع عن هذه المكتسبات، فألغت الانتخابات الجماعية، ورفض مطالب الوطنيين، والتضييق على أنشطتهم.

وعلى الرغم من وفاة رائدهم **عبد السلام بنونة** جانفي 1935من فإنهم استطاعوا بزعامة عبد **الخالق طريس** أن يعيدوا هيكلة تنظيمهم من خلال تأسيس ما سمي "**بكتلة العمل الوطني**" في نوفمبر 1936م.

وبعد الانقلاب العسكري في اسبانيا بقيادة الجنرال **فرانكو** في جويلية 1936م، تم تعيين مندوب سامي جديد في تطوان وهو **خوان موليس**، فاستطاع هذه الأخير أن يقتع الوطنيين في الشمال بالتعاون مع السلطات العسكرية التابعة له لتحقيق مأربهم التي لم يتمكنوا من الحصول عليها من لدن حكومة النظام الجمهوري، وقبل الوطنيون المقترحات المعروضة عليهم، مما أسفر عن النتائج التالية:

- تأسيس **حزب الإصلاح الوطني** يوم 18 ديسمبر 1936م.
- وتعيين عبد الخالق طريس وزيرا للأحباس.
- إصدار جريدتي الريف 1936م والحرية 1937م.
- الحصول على مساعدات لتأسيس "**المعهد الحر**".
- حرية تنظيم التجمعات واستعمال محطة الإذاعة بكل من تطوان واشبيلية لمخاطبة السكان.

وكان للتخوف من تزايد قوة الوطنيين والمطالبة في خطبهم بالحرية والاستقلال والوحدة في الشمال، هذا ما جعل المندوب السامي "**بيقبدر**" على استغلال المنافسة بين **عبد الخالق طريس والمكي الناصري**، ومساعدة هذا الأخير وتشجيعه على الانفصال وتأسيس حزبه وهو

حزب "**الوحدة المغربية**" وتمكينه من إصدار جريدتين إحداهما بالعربية والأخرى بالإسبانية وتحملان نفس اسم هذا الحزب. والهدف من ذلك هو إضعاف الوطنيين وإثارة الصراع بينهم. وعند انتهاء الحرب الأهلية الإسبانية وانتصار الجنرال **فرانكو**، شرع هذا الأخير في التراجع عما اضطر إلى التنازل عنه للوطنيين نتيجة ظروف الحرب الأهلية، وبدأت مرحلة التضييق على الوطنيين ومحاربة نشاطهم.

رابعا: الحركة الوطنية المغربية خلال الحرب العالمية الثانية:

إن متغيرات الحرب العالمية الثانية غيرت موقف الحركة الوطنية المغربية، حيث أصبحت تطالب بإلغاء عقد الحماية والاعتراف باستقلال المغرب، والانتقال من الدعوة للإصلاح إلى طرح مطلب الاستقلال الذي لم يكن ضمن المطالب المعلنة للحركة الوطنية إلى حدود الأربعينيات، وظهور مطلب الاستقلال راجع لعدة عوامل منها:

- تأثر المغاربة بهزيمة فرنسا الساحقة جوان 1940م وانقسام الفرنسيين إلى حكومة فيشي وحكومة ديغول.
- وثيقة الأطلسي 1941م التي وقعها روزفلت وتشرشل والتي تأثر بها المغاربة، والتي تعترف بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.
- نزول القوات الأمريكية في المغرب الأقصى نوفمبر 1942م، ولقد ولد هذا شعورا بضعف فرنسا وزوال هيبتها.
- مؤتمر طهران 30 أكتوبر 1943م الذي أقر استبعاد القوة والعنف ومساعدة الدول المساهمة في الحرب بجانب الحلفاء على استرداد استقلالها وسيادتها الوطنية.
- لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت مع السلطان المغربي محمد الخامس والذي تم في آنفا بالدار البيضاء في 22 جانفي 1943م شجع المغاربة على المطالبة بالاستقلال، لأن روزفلت وعد السلطان بمساعدة الو م أ للمغرب من أجل الحصول على الاستقلال.

ففي الشمال فكان أبرز رد فعل قام به الوطنيون ضد سياسة الحماية الاسبانية هو إبرام الميثاق الوطني بين أبرز أحزاب المنطقة وهما: حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة

المغربية في 18 ديسمبر 1942م، هذا الميثاق أسفر عن ميلاد "**جبهة قومية وطنية مغربية**".

وفي 14 فيفري 1943م جاءت وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة المغربية التي أصدرتها الجبهة القومية، لتتوج العمل الوطني المشترك الذي قام به حزب الإصلاح والوحدة بعد إبرام الميثاق المذكور.

وتمسك الوطنيون في الشمال بموقفهم من المطالبة بالاستقلال والوحدة، حيث أصبحت خطاباتهم وتصريحاتهم وتصرفاتهم أثناء المظاهرات والاحتجاجات المختلفة تأخذ طابع التحدي للسلطات الاستعمارية الاسبانية، فلجأت هذه الأخيرة إلى كبت هذا النشاط الوطني الذي ألهبته وثيقة 14 فيفري 1943م للقمع، لكن شرارة الوطنية لن تنطفأ التي أشعلتها الوثيقة.

أما في الجنوب فلم ينتظر المغاربة انتهاء الحرب العالمية الثانية للشروع في العمل خاصة عندما عين مقيم عام جديد وهو **غبرييل بيو** في 5 جوان 1943م صاحب التاريخ الأسود في لبنان عندما كان مندوب سامي هناك، وأسفرت مداولاتهم في ديسمبر 1943م عن تأسيس حزب الاستقلال.

وفي 11 جانفي 1944م أعلن قادة الحزب الوطني عن إنشاء حزب جديد وهو حزب الاستقلال الذي أصدر وثيقة علنية طالب فيها باستقلال المغرب الكامل تحت قيادة الملك **محمد بن يوسف**، ولقد تمت مناقشة طبيعة نظام الحكم لما بعد الاستعمار بين الوطنيين والملك أثناء صياغة الوثيقة.

ولأول مرة يتم الجهر بالاستقلال في مطالب الحركة الوطنية المغربية، ولقد وقع على الوثيقة 58 شخصية معظمهم ينتمي لحزب الاستقلال، وجاءت هذه الوثيقة بعد اخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح، حيث أكدت الوثيقة ثابتا تاريخيا وقوامه أن الدولة المغربية قديمة من حيث النشأة والتكوين، عريقة من حيث تمسكها بحريتها وسيادتها الوطنية، وذكرت بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الحماية بالمغرب، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية.

وأبلغ الحزب السلطان الذي كان موقفه أنه أيد العريضة سواء في المرحلة السرية لأعدادها أو منذ الإعلان عنها يوم 11 جانفي، كما بلغ الحزب المقيم العام وممثلي الدول الحليفة.

أما عن موقف **الحركة القومية** بزعامة **الوزاني** فقد سارعت بدورها إلى تحرير وثيقة المطالبة بالاستقلال والحرية ممضاة من طرف الوطنيين المسؤولين عن تنظيماتها السياسية، وقدمتها إلى السلطان يوم 13 جانفي 1944م، فحققت بهذا العمل الاجماع الوطني حول هذا المطلب المشروع للأمة المغربية. كما أن حسن الوزاني أسس حزب الشورى والاستقلال في هذه السنة.

وعن موقف الوطنيون في الشمال من وثيقة الاستقلال 11 جانفي 1944م، هو أن حزب الإصلاح الوطني بادر إلى تحرير مذكرة تأييد لها ووجهها بدوره إلى السلطان بتاريخ 29 فيفري، وأكد الحزب فيها على كون مطلب الاستقلال يشكل مطلب الأمة المغربية بكاملها في التحرير من الاستعمار، وعلى أهليتها في التمتع بهذا الحق، كما أبدت هذه المذكرة ابتهاجها لتزعم السلطان الحركة الاستقلالية.

ولقد ظهر تمسك الملك وأطياف الحركة الوطنية بمبدأ الاستقلال في الشمال والجنوب، وبالتالي فإن وثيقة الاستقلال 11 جانفي 1944م هذه هي عبارة على طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية وإدانة صريحة له، والجهر بالاستقلال وتوجه جديد في نضال الحركة الوطنية بالمغرب.

وكانت الإقامة العامة تتوقع أن الوطنيين سيقتصرون على عرض برنامج إصلاحات، لكنها فوجئت بوجود عريضة تطالب باستقلال المغرب الأقصى، عندها باشرت القبض على قادة الحركة الوطنية بتهمة "**التعاون مع العدو**" يوم 29 جانفي منهم **أحمد بلا فريج ومحمد اليزيدي** وعدد من الشخصيات المغربية، ولم يتم إطلاق سراحهم إلاَّ سنة 1946م، وفي هذه الفترة زاد عدد المنضمين الشباب للحركة الوطنية، وزاد الاستقطاب لمختلف الطبقات الاجتماعية (تجار، فلاحين ..) ، وهذا الأمر أدى إلى حدوث اصطدامات بين الشعب الذي خرج في مظاهرات ووحدات الأمن في عدة مدن، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

وفي أول فيفري 1944م اعتقلت سلطة الحماية علماء وطلبة من جامعة القرويين، والزعماء الوطنيين بالرباط وفاس الذين نسبت إليهم مسؤولية الهيجان الشعبي.

وفي الأخير أقرت الإقامة العامة **إصلاحات** إدارية لتهدئة المظاهرات يوم 16 مارس 1944م، لكن حزب الاستقلال انتقدها بشدة، واعتبرها "**دواء لا فائدة منه**"، لأنه إصلاح إداري أهميته محدودة ولم يتناول الجوهر.

خامسا: الحركة الوطنية المغربية في الجنوب والشمال بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية نشاطا سياسيا متصاعدا للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال.

ففي نهاية سنة 1946م أصدر حزب الاستقلال بيانا أكد تضامن الحركة الوطنية في الجنوب والشمال في مطالبها ووسائلها في العمل.

ولقد أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها وحزب الاستقلال خاصة إلى قيام السلطات الفرنسية بإتباع سياسة الترضية، فعينت مقيم عام جديد في مارس 1946م وهو **إريك لابون** مكان **بيو**، والذي بدأ حكمه بالعفو عن الزعماء الوطنيين المنفيين، ورفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية، فعاد علال الفاسي من القابون إلى فاس بعد غياب 11 سنة.

واقترح **لابون** في 22 جويلية 1946م مشروعا للإصلاح يقوم على السيادة المشتركة مثل (الجزائر وتونس) إلا أن حزب الاستقلال رفض مشروع **لابون** في رسالة احتجاج وجهها إلى السلطان في 24 جويلية فرفضها السلطان أيضا.

وفي 9 أفريل 1947م قام السلطان محمد بن يوسف بزيارة طنجة ليؤكد السيادة المغربية عليها، وألقى خطابا يوم 10أفريل خطابا يتضمن تعليلا لتلك الزيارة، وفي أعقاب الزيارة اجتاحت المغرب بأكمله في أفريل 1947م موجة من المظاهرات المناوئة للاستعمار، ورد هذا الأخير في الجنوب والشمال بأعمال إرهابية استمرت طيلة سنة 1947م.

وفي 14 ماي 1947م عين على المغرب الأقصى مقيم عام جديد وهو **ألونس جوان** في مكان **ايريك لابون،** وفي افتتاح الدورة الحكومية يوم 9 أوت 1947م أعلن أن المغرب الأقصى لن ينال أبدا استقلالا يفصله عن فرنسا.

وحاول المقيم العام الجديد **ألفونس جوان** أن يفرض مشروع إصلاحات إدارية جديدة، لكن السلطان وحزب الاستقلال رفضوا ذلك، فاستمر **جوان** في ملاحقة رجال الحركة الوطنية المغربية وخاصة حزب الاستقلال، وهذا ما دفع السلطان المغربي إلى إحالة القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة في عامي 1947 – 1948م.

أما في الشمال المغربي سنة 1947م فقد أعلن حزب **الإصلاح الوطني** وحزب **الوحدة المغربية** اتحادًا مؤقتا أثناء زيارة السلطان لطنجة، وأعد الحزبان قائمة بمطالبهما لتقديمها للسلطان، إلا أن السلطات الاسبانية منعتهما، وفرضت غرامة على حزب الإصلاح، وحظرت العمل عليه منذ 8 فيفري 1948م، فيما واصل نشاطه سرا واستمر الحزبان على مواجهة الحماية الاسبانية، ومنذ هذه الفترة بدأ حزب **الإصلاح الوطني** يقترب من حزب **الاستقلال.**

كما أن زيارة السلطان لطنجة أدت إلى تكثيف الجهود الخارجية عند الوطنيين في الشمال، حيث استقر **عبد الخالق طريس** بالقاهرة وأسفرت الجهود الوطنية في المشاركة في تأسيس **مكتب المغرب العربي** وتأسيس **لجنة تحرير المغرب العربي** برئاسة **الخطابي** بمصر، كما سافر **المهدي بنونة** في ماي 1948م إلى نيويورك وباسم حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية وحزب الاستقلال أسس هناك **المكتب المغربي للإعلام والتوثيق** بهدف التعريف بالقضية المغربية.

وكان رد سلطات الحماية الاسبانية عنيفا تمثل في منع الصحافة وإغلاق مقرات الأحزاب ورفض دخول **طريس وبنونة** إلى تطوان بعد عودتهم من مهامهم بالخارج في فيفري 1948م، مما أدى بهم للاستقرار بطنجة وقيام مظاهرات بتطوان في 8 فيفري أدت إلى سقوط قتلى وسجن أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح.

وفي سنة 1950م طلبت فرنسا من السلطان المغربي زيارة فرنسا والغرض من ذلك كان تأكيد الوحدة المغربية الفرنسية بشكل علني، فقبل السلطان بعد تردد وتمت الزيارة في 10 أكتوبر 1950م، لكنها لم تسفر عن نتائج ايجابية للمغرب.

ومنذ مطلع عام 1951م قرر المقيم العام **جوان** استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء، ففي 26 جانفي 1951م طلب جوان من الملك إصدار تصريح يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال، وأن يقيل الديوان الملكي عددا من كبار الموظفين من ذوي الميول الوطنية، وهدد الملك بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبية المطالب، لكن الملك رفض هذا الإنذار، عندها حشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية لتطويق القصر الملكي، وعليه أجبر الملك على توقيع التصريح يوم 25 فيفري 1951م، وعندها شن **جوان** حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، حيث بلغ عدد المعتقلين حتى أواخر 1951م نحو 30ألف معتقل.

وفي سنة 1952م عمت المظاهرات وأعمال العنف التي واجهتها سلطات الحماية بالاعتقالات والقمع للقضاء على الوجود السياسي، ثم توجهت بمشروع للإصلاح الإداري والسياسي بالمغرب لكن السلطان رفض التوقيع عليه، فترتب عن ذلك عزله ونفيه للخارج – مدغشقر– يوم 20 أوت 1953م.

إن نفي الملك محمد الخامس وعائلته أدخل الحركة الوطنية المغربية طورا نضاليا جديدا قوامه الكفاح المسلح، وذلك منذ خريف 1953م.

حيث طالبت الحركة الوطنية بعودة الملك والتسليم بالاستقلال، ففي تصريح لعلال الفاسي بثه من إذاعة العرب بالقاهرة طالب فيه بعودة الملك ومعلنا انطلاق المقاومة، واندلعت المقامة الحضارية المسلحة وحركة الفداء بالمغرب ودون تنسيق مع الأحزاب الوطنية، فسارع حزب الاستقلال لاحتوائها، وكثف الحزب من عمله الدبلوماسي والإعلامي على الصعيد العربي والدولي لتدويل القضية المغربية والدعوة لاستقلال المغرب.

ولقد أجبرت المقاومة السياسية والمسلحة فرنسا على تغيير سياستها وفتح مفاوضات بين الجانبين، فكان عام 1955م بداية المفاوضات المغربية الفرنسية.

ووافق الجانب الفرنسي في أوت 1955م على إتفاق اكس ليبان مع قادة حزب الاستقلال، ونص الاتفاق على تنحية محمد بن عرفة وتشكيل مجلس وصاية على العرش شريطة أن يحظى بموافقة السلطان، وتخلت الحكومة عن مبدأ السيادة المشتركة التي أعلنتها في إصلاحات 1953م، وفي سبتمبر توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى السلطان في مدغشقر، كما وصل وفد فرنسي للتفاوض مع السلطان، ولقد طالب الوطنيون المغاربة بمختلف أحزابهم بعودة السلطان في سبيل الاستقلال الوطني مع مماطلة فرنسا.

ولقد استمرت المقاومة المسلحة فاضطرت فرنسا في أكتوبر بالعودة إلى فتح المفاوضات، وفي 21 أكتوبر 1955م طالب حزب الاستقلال بخلع بن عرفة وعودة السلطان محمد بن يوسف وإلغاء الحماية، ولقد تنازل بن عرفة في 30 أكتوبر واعترفت الحكومة الفرنسية بالسلطان محمد في 5 نوفمبر 1955م، فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب.

وفي 5 نوفمبر سمحت الحكومة الفرنسية للسلطان محمد بمغادرة منفاه والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال، وفي 6 نوفمبر بدأت مفاوضات تمهيدية انتهت بإصدار تصريح "سان كلو" الذي احتوى النقط التالية:

- تشكيل مجلس وصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.
- تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.
- استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا، ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل.
- إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب.

وفي 16 نوفمبر 1955م عاد السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب، ومع وصوله أعلن عن نيته في تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب، وألغى الظهير البربري واعترف بحقوق النقابات، واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية.

ولقد تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل فيفري 1956م، وذلك بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة غي مولي لتصل بالمفاوضات إلى غايتها.

ولقد كان لجيش تحرير المغرب الذي تأسس أيضا أول أكتوبر 1955م دور كبير في التعجيل إلى اعتراف فرنسا بإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب، وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق 2 مارس 1956م، والذي منح المغرب الاستقلال مع احتفاظ فرنسا ببعض الامتيازات في المنطقة.

وفي الشمال قام الوطنيون بعد نفي السلطان بتشكيل لجنة ترأسها العلامة **أحمد الرهوني** من أجل تحرير وثيقة تجديد بيعة سكان المنطقة الخليفية للسلطان محمد بن يوسف وقعها 180 من العلماء والشرفان والأعيان، ورفضوا تنصيب ابن عرفة مكانه، وأعلن **طريس** في خطبة الجمعة التي أعقبت عملية النفي أن سكان المنطقة متشبثون ببيعة ملكهم، وبعث برسالة تؤكد موقفه هذا إلى الجنرال فرنكو، ولقد تجاوبت السلطات الاسبانية مع الوطنيين ودعمت موقفهم، لأنها اعتبرت أن ما قامت به فرنسا أي نفي السلطان دون التشاور معها إهانة وازدراء بها كشريك في احتلال المغرب، لذلك شجعت الوطنيين على الوقوف في وجه السلطات الفرنسية، ونظم المقيم **بالينيو** في 21 جانفي 1954م تجمعا جماهيريا حاشدا بحضور الخليفة السلطاني تعبيرا من سكان المنطقة عن امتنانهم لموقف اسبانيا وزعيمها فرانكو من عزل السلطان، كما أصدر حزب الإصلاح في 5 جوان 1954م بيانا أشاد فيه بمساندة الحكومة الاسبانية لسكان المنطقة في تشبثهم ببيعة سلطانهم الشرعي، وترتب عن هذه التجاوب مشاركة **طريس** في الحكومة الخليفية كوزير للشؤون الاجتماعية في جانفي 1955م.

ولقد سمح الاسبان في منطقة نفوذهم في الشمال المغربي بأن يتحرك حزب الإصلاح الوطني بدعم جيش التحرير المغربي، وأن تكون منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية، وكان ذلك ردا على فرنسا التي لم تستشرهم في مسألة نفي السلطان.

وبعد عودة السلطان للمغرب سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الاسبانية إلى دعوة السلطان محمد بن يوسف لزيارة مدريد، وتمت الزيارة في 4 أفريل 1956م وتم الاتفاق يوم 7 أفريل على إنهاء الاحتلال الاسباني للمنطقة الشمالية من المغرب.

أما طنجة فتم إعادتها للسيادة المغربية في 29 أكتوبر 1956م بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية لطنجة، وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية وحقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه.

مراجع الدرس الثامن:

- امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994م.
- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، مراجعة: فريد السوداني، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م.
- عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب، المجلد العاشر، عهد العلويين الثاني، دون دار نشر، 1989م.
- محمد الصافي: الحركات التحررية المغاربية أشكال الكفاح السياسي والمسلح (1942 – 1956)، افريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، 2017م.
- محمد القبلي: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط 1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.